الانعكاسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة الأجنبية لمنطقة الخليج العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين دراسة تاريخية

Reflections of Political , Economic and Social for Foreign Immigration to the Arabian Gulf Region During the Second Half of the Twentieth Century Historical Study

المدرس المساعد / احمد محمد جاسم عبد

Assistant instructor \ Ahmed Mohammed Jassim Abd

رئاسة جامعة ديالى Diyala University Presidency

الملخص

تتمتع منطقة الخليج العربي منذ أقدم الأزمنة بأهمية سياسية واقتصادية واجتماعية بسبب موقعها الجغرافي الواقع على طرق المواصلات العالمية ،مما جعلها تستقطب القوى العالمية للسيطرة عليها على مر الأزمنة ، أن منطقة الخليج وما يتصل بها من السواحل الشرقية والجنوبية للشبة جزيرة العرب تعد من أهم المناطق الزاخرة بأسباب الحياة والتقدم منذ الأقدم الأزمنة ،وفيها المنافذ العربية الكبرى التي تطل على العالم الأسيوي والإفريقي وتمتاز بمراكزها الإستراتيجية المؤثرة في الصراع الدولي . أن الهجرة إلى دول الخليج العربي بدأت قبل ظهور النفط ، ارتبطت بالعلاقات التجارية التي ربطت منطقة الخليج مع بعض البلدان الأخرى لاسيما التي تقع في جنوب وجنوب شرق أسيا (كالهند مثلا) وساعد على هذا الاتصال سهولة المواصلات من جهة والموقع الجغرافي الهام الذي تتميز به منطقة الخليج من جهة أخرى ، وبذلك فان دوافع الهجرة كانت اقتصادية في الأساس ، ولكنها ارتبطت بشكل ما بأهداف سياسية تنبع من الأهمية الحيوية للدول الخليج العربي ، واستمرت الهجرة على نطاق محدود حتى بداية النصف الثاني من القرن الماضي ، ثم حدثت طفرة سريعة فيها بسبب إنتاج النفط وحاجة هذه المنطقة لليد العاملة من اجل تسريع عملية التنمية الاقتصادية ألان هذه الهجرة بدأت تشكل خطرا على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمنطقة الخليج العربي وهذا ما ستتناوله الدراسة. لقد اقتضت طبيعة الدراسة إن يقسم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة ، وقد تضمن المبحث الأول الهجرة في منطقة الخليج قبل وبعد اكتشاف النفط ، بينما تناول المبحث الثاني المخاطر السياسية والاجتماعية للهجرة الأجنبية في منطقة الخليج العربي ، وكرس المبحث الثالث لدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على تواجد الأجانب في منطقة الخليج العربي. واعتمد البحث على العديد من المصادر العربية والأجنبية وتم تثبيتها في نهاية البحث .

المبحث الأول

الهجرة في منطقة الخليج قبل وبعد اكتشاف النفط

كانت حركة الهجرة إلى منطقة الخليج العربي قبل اكتشاف النفط قليلة نسبياً وكانت مصادرها تكاد تقتصر على بلاد جنوب شرق آسيا وإيران من أجل التجارة وكانت التجارة السائدة في ذلك الوقت هي تجارة اللؤلؤ،وقد وصف المستشرق الروسي ألكسي فاسيليف Alksi Faslief[1]الجزيرة العربية في هذه الحقبة بقوله: **"كانت أهمية شبه الجزيرة العربية في عهد ما قبل النفط ترجع إلى موقعها الاستراتيجي ودورها السياسي والديني في العالم الإسلامي، حيث توجد في السعودية مدينتا مكة والمدينة المقدستان في الإسلام الذي تقضى تعاليمه بتأدية المسلمين لفريضة الحج إلى مكة، لكن الوضع مختلف الآن فإن صدى أي صدام بين قبائل البدو في الشارقة والفجيرة يتردد عالياً على سواحل نهر هدسون ونهر التايمز وخليج طوكيو ، وذلك بسبب اكتشاف النفط في هذه المنطقة من العالم التي أصبحت محل اهتمام متزايد من قبل العالم الغربي لاسيما أنها تحتوي على ثلثي احتياطي النفط "**[٢] .

بالفعل ازدادت أهمية منطقة الخليج العربي بسبب وجود المقدسات الإسلامية فيها، من ناحية هجرة المسلمين إليها، أما على الجانب الآخر فكانت عمليات التجارة التي تقوم بين التجار على سواحل الخليج العربي وبعض تجار الهند تزداد بشكل واضح بسبب أهمية المنطقة التجارية ، والحقيقة أن دراسة تاريخ منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر توضح لنا أن النفوذ التجاري الهندي في المنطقة القريبة من الخليج العربي قد ازداد رغم خضوع الاقتصاد الهندي للاقتصاد البريطاني ، إن نشاط عمان التجاري في سواحل أفريقيا الشرقية كان حافزاً للنشاط الهندي في المنطقة الخليج في تلك الفترة فاتسع نشاط التجاري الهندي في الخليج نتيجة لامتلاكه الخبرة ورأس المال وإدراك أهمية الخليج الاقتصادية[٣].

كما أن سلطان مسقط سعيد بن سلطان ١٨٠٦-١٨٥٦ [٤] شجع التجار الهنود على عمليات تسويق وتمويل محاصيل عمان الزراعية، كما أسهم هؤلاء التجار أيضاً في عمليات تمويل تجارة الرقيق العمانية في أفريقيا، وكان تصاعد نشاط عمان التجاري عاملاً من عوامل استقرار الهنود في عمان فقد بلغ عدد تجار الهنود الذين نزحوا إلى مسقط ومطرح في عام ١٨٤٠ نحو ألفي هندي وهذا العدد كبير قياساً إلى عدد سكان عمان وحجم الفعاليات الاقتصادية في ذلك الوقت ، كما أنه لا يغيب عن بالنا تأثيرهم في عمان خاصة، وأنهم يتمتعون بالحماية البريطانية، أما حكام عمان فكانوا يشجعون الهنود لاعتقادهم بأنهم قادرون على عمليات التمويل التي يستفيد أولئك الحكام منها ، كما لا

يمكن أن تجري تلك الأمور إلاّ والسلطات البريطانية في الهند وعمان تشرف عليها وتستفيد بها، وخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وما يؤكد ذلك أن بعض التجار الهنود كانوا يعملون وكلاء للسفن التجارية الأوروبية ومن يملك الوضع الاقتصادي يملك تأثيراً في القرار السياسي، لذا كان لبعض التجار الهنود نفوذ عند سلطان عمان بمنح بعض هؤلاء التجار امتياز الإدارات الجمركية في كل من مسقط وزنجبار نظير مبالغ معينة(٥).

وكان دور تجار عمان وقتها ينحصر في الملاحة رغم أن عدداً منهم كان يمارس الأعمال التجارية الأخرى، وكان سلطان عمان يستفيد من الإمكانات المالية لرجال الأعمال الهنود، وكذلك التجار المحليون، يبدو واضحاً أن دور التجار الهنود في الاقتصاد العماني طوال القرن التاسع عشر كان أساسياً ورئيسياً، فدور التجار المحليين كان ثانويا، ويتضح ذلك من خلال ظاهرة إقراض التجار الهنود للتجار المحليين حتى أصبح الهنود يملكون الجانب الأكبر من السفن العربية ، ولم يكتف التجار الهنود بالتمويل والإقراض، والسيطرة على تجارة الجملة والفرد وأن يكونوا وكلاء للمؤسسات الأوروبية، إنما سيطروا أيضاً على المجال الملاحي، الذي كان تجار المنطقة يسيطرون عليه، فأصبح تحت تأثيرهم وهيمنتهم مع نهاية القرن التاسع عشر، وبذلك أصبح النشاط التجاري الهندي منافساً خطيراً للتجار المحليين في عمان(٦).

إن غالبية الهنود قد هاجروا إلى عمان من منطقة غربي الهند وعلى الرغم من عدم خضوع جالية الهنود في عمان للسلطات المحلية بحكم اكتسابهم الجنسية البريطانية، فإن تأثيرهم في أوضاع السلطنة كان واضحاً بحكم سيطرتهم على النشاط الاقتصادي، لقد كان التجار الهنود أهم فئة تجارية في عمان، وقد مكنتهم هذه الأهمية من ممارسة بعض النفوذ على الساحة المحلية، لاسيما وأن الأموال التي ترد إلى خزينة السلطان كانت تعتمد أساساً على القروض والرسوم التي يقدمها أولئك التجار لحكومتهم وإشرافهم على المصالح الجمركية للبلاد(٧) ، إذ كانت الهجرة الآسيوية والهندية بالتحديد إلى عمان ثم اتجهت شمالاً إلى أجزاء الخليج الأخرى، وهناك الهجرة الإيرانية إلى الساحل العربي عبر الخليج التي امتد تاريخها منذ بداية القرن السابع عشر(٨).

مما سبق نستطيع القول،إن الهجرة الأجنبية للمنطقة لها مرحلتان: مرحلة ما قبل النفط والمرحلة النفطية لأن أهمية المنطقة لم تظهر بظهور النفط بل كانت قائمة منذ القدم، وعبر العصور المختلفة نظراً لأهمية الموقع الاستراتيجي أيضاً الذي يحتله الخليج العربي في هذه المنطقة من العالم(٩)، ومما لا شك فيه أن هذه الأهمية قد ازدادت بظهور النفط، مما أفسح المجال أمام زيادة الهجرة الأجنبية إلى المنطقة، ولكن تلك الهجرات لها جذورها التاريخية التي تعود بشكل أساسي إلى العامل الاقتصادي والكثافة السكانية في

البلد المستقبل، حيث وجود فرص للنشاط الاقتصادي والخلخلة السكانية فضلا عن قلة عدد السكان، كما أن وجود الخبرة وتطور أساليب النشاط الاقتصادي لدى الهنود أتاحا لهم فرصة الاحتكار والتأثير على النشاط الاقتصادي في المنطقة وفي عمان خاصة[١٠].

الهجرة بعد اكتشاف النفط:

في عام ١٨٥٩ تمكن الأمريكي أدوين دريك Idwen Dweak - وكنية العقيد وهو ميكانيكي وابن أحد المزارعين من حفر أول بئر بعمق ٢٣ مترا في بنسلفانيا واستخراج منها الوقود السائل، وفي عام ١٨٧٠ بلغ الإنتاج العالمي النفط حوالي ٨٠٠ ألف طن، وازدادت أهمية النفط خلال قرن حتى بلغ إنتاجه ٢٧٦٠ طنا عام ١٩٧٤،مما أدى إلى الاهتمام بمناطق إنتاجه ومنها منطقة الخليج ، إذ بدأت الأنظار تتجه نحوها من قبل الأفراد ، وذلك من اجل تحسين مستواهم المعيشي بعد ما أصبحت المنطقة تزخر بكل مقومات الحياة ورفاهية ،فجاءت بيانات تعداد ١٩٨٥، في كل من الإمارات وقطر خالية من الجنسيات الأجنبية بعد ما أدركت الدول الخليجية الخطر على التكوين الاجتماعي ، وكذلك تعداد السعودية ١٩٩٢، بل إن تعداد الإمارات ١٩٨٥ لم تنشر نتائجه ، باختصار إن هذه البيانات على أعلى درجات السرية في منطقة الخليج العربية وذلك بسبب تخوف السلطات الخليجية من ردة فعل المواطنين ، لذا فإن المتوافر من البيانات منذ أوائل الثمانينات هو تقديرات فقط تعتمد على مؤشرات منطقة أو تقديرات عامة لجهات رسمية[١١].

ومن خلال دراسة حركة نمو سكان الخليج العربي للفترة ١٩٥٧-١٩٩١، يتضح لنا ما يأتي :

أ) تفاوت تقدير أحجام السكان في منطقة الخليج والسعودية تفاوتاً كبيراً، وخاصة فيما يتعلق بالمواطنين وغير المواطنين اي المهاجرين لهذه الدول.
ب) يزداد التفاوت بين التقديرات في حالة عدم وجود تعدادات أو كلما بعدنا عن سنة التعداد.
ت) زاد التفاوت بين تقدير غير المواطنين بعد عام ١٩٨٠ للأسباب السابقة.
ث) يتراوح حجم إجمالي سكان الخليج من عام ١٩٧٥ بين ٩٧٢,٢٠٠ نسمة و١٠٢,٠٥٠,٠٠٠ بفارق نصف مليون نسمة بين التقديرين أي نحو ٢٠% وكان أكبر فارق في التقديرين في السعودية وعمان لأسباب تتعلق بالكتلة الديموغرافية وعدم إجراء تعداد في عمان.
ج) ويتراوح سكان السعودية بين ٧,٣٣٤,٠٠٠ نسمة و٧,٠١٦,٠٠٠ نسمة، أي أكثر من سبعة ملايين نسمة في كل التقديرات، وهذا الرقم قريب من تعداد ١٩٧٤، ويتراوح تقدير عدد سكان الكويت بين ١,٠٠٦,٠٠٠ و١,٠٢٧,٠٠٠و١,٠٨٠,٠٠٠ نسمة، ولعل بعد الفترة الزمنية بين تعداد ١٩٧٠ والتغير الاقتصادي الكبير هذا التباين يبلغ ٣% وفي البحرين يتراوح تقدير السكان بين ٢٦٧، ٢٨٥ ألف نسمة، وفي

الإمارات يتراوح التقدير بين ٥٥١ ألف نسمة، أما في عمان فيتراوح حجم التقدير بين سكانها من ٨٠٥ آلاف إلى ٨٤٦ ألف نسمة،يتراوح تقدير غير المواطنين في المنطقة بين ٢٦.٢% من إجمالي السكان ويتراوح حجمهم بين ٢,٠١٢,٠٠٠ نسمة أي أن الفارق ضئيل بين التعدادين،وقدرت نسبة غير المواطنين في الإمارات بين ٣٣ - ٦٤% وفي قطر ٥٨.٣% وفي السعودية ١٣.٢% و١٩% وفي عمان ١٩.١٣%،أما في عمان عام ١٩٨٠ فقد تراوح تقدير السكان بين ١,٣٣٣,٦٣٠ نسمة و١,٣٥٠,٧٠٠ نسمة أي أن الفارق ضئيل بين التقديرين،وبالنسبة للأجانب فقد تفاوتت تقديرات غير المواطنين بين ٣١.٣% و٣٣.٣% من إجمالي السكان وكانت تقديرات نسبة غير المواطنين في المنطقة كالتالي في السعودية ٢٤.٨% وفي الكويت بين ٥٩.٤% و٥٨.٦% وفي قطر بين ٥٩.٩% و٦٨% أي أن الفارق واضح والسبب إجراء تعداد في تلك الفترة وفي البحرين ٣٠.٧% و٣١% وفي الإمارات ١.٣% وفي عمان ١٨.٢%،أما في عام ١٩٨٥ فقد تفاوت حجم تقدير السكان بين ١٦٢٩٧٠٠ و١٨٠٩٠٠٠٠ نسمة، وتراوح تقدير غير المواطنين بين ٥٩٧٧٠٠٠ و٦٩٠٧٠٠٠ نسمة[١٢].

يمكن تقسيم الهجرة الوافدة إلى منطقة الخليج حسب مصادرها إلى: هجرة عربية وهجرة غير عربية. ويلاحظ أنه يوجد في المنطقة نمطان واضحان نمط تمثله الكويت والسعودية والتي تمثل نسبة الغالبية العظمى من المهاجرين إليها من العرب ونمط باقي الدول التي تمثل نسبة الآسيويين المهاجرين إليها الغالبية[١٣].

المبحث الثاني

المخاطر السياسية والاجتماعية لهجرة الأجنبية لمنطقة الخليج العربي

أولا :المخاطر السياسية

أن استمرار الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي ، قد يعرضها إلى خطر محتمل يتمثل في تحويل مواطنيها مع الوافدين العرب إلى أقلية بالمقارنة مع نسبة الأجانب المتواجدين في بلدان تلك المنطقة ، فتهديد عروبة الخليج يعد من المخاطر السياسية المهمة التي نتجه عن ظاهرة الهجرة الأجنبية إلى تلك المنطقة العربية ، كما أن وجود إعداد كبيرة من الوافدين ومن جنسيات مختلفة ، يعرض المنطقة إلى خطر مطالبة بعض هؤلاء بالامتيازات الدستورية والقومية ، وهذا ما حدث فعلا في الكويت عام ١٩٥٢ عندما طالب الوافدين الإيرانيين بامتيازات خاصة مثل تأسيس مدارس خاصة بهم وتمثيلهم بالمجلس التشريعي ، ورفعوا مطالبهم إلى المقيم السياسي البريطاني هاي وليم روبت Hi William Robetفي منطقة الخليج(١٤).

لقد أخذت الهجرة الأجنبية إلى بلدان الخليج العربي شكلا جديدا منذ النصف الثاني من القرن الماضي وأصبحت عن طريق الشركات الكورية والفلبينية والتايلندية التي أخذت تشكل خطر واضحا على مستقبلها من الناحية السياسية ، إن عداد الأجانب ارتفع بشكل كبير في بلدان الخليج فمثلا ارتفع عدد الكوريين في السعودية من ٢١٨ شخص في العام ١٩٤٩الى ١٥١٢٣ شخص في العام ١٩٧٤وكما ارتفع عدد الفلبينيين في دولة الإمارات العربية المتحدة من عدة الألف في العام ١٩٧٦ إلى ٥٣١٦٧ في العام ١٩٨٩وكذلك ارتفع عدد التايلنديين بشكل كبير في المنطقة(١٥) ، ومما يثير الريبة أن غالبية الوافدين الأجانب هم من الشباب في سن العمل تنحصر أعمارهم بين ١٨-٣٥ سنه ، ويقضون فترة عملهم في بلدان الخليج العربي كجزء من فترة خدمتهم العسكرية ، إن تجمعات هذه الجاليات تتطبع بطابع عسكري ، إذ يصطف إفراد هذه الجاليات صباحا" لأداء تحية لعلم دولهم ، كما أن علاقاتهم فيما بينهم تتسم بالانضباط العسكري(١٦) .

ومما يعزز هذا الرأي ما حدث في السعودية في العام ١٩٨٤ عندما قام عدد من العمال الكوريين الجنوبيين بأعمال شغب بسبب فرض الحكومة السعودية إجراءات صارمة على إقامتهم ، ولما تصدت لهم القوات الأمنية اثبت هؤلاء العمال قدرتهم العالية في القتال ، وهذا ما يثير الريبة من سرعت تغلغل وانتشار مثل تلك الشركات في تلك المنطقة الحيوية من الوطن العربي ، كما إن تلك الإعمال شجعت العمال الأخرين على القيام بأعمال عنف ، إذ اضرب العمال الهنود في الكويت في العام ١٩٨٧ مطالبين برفع أجورهم كما اضرب العمال الباكستانيون في نفس العام في دولة قطر مطالبين بتحسين

ظروفهم المعيشية ، بينما اعتصم آخرون في سفارة بلادهم في دولة الأمارات احتجاجا" على إصدار وزارة الداخلية الامارتية لقانون منح الكافلات[١٧].

إن وجود الوافدين الأجانب بإعداد كبيرة في الخليج العربي ، يمنح دولهم الأصلية حجة التدخل في شؤون الداخلية لبلدان الخليج لحماية رعاياها فعلى سبيل المثال أعلن وزير الخارجية الهندي ماهراج كريشان Maharaja Krishanفي الثالث من حزيران من العام ١٩٨٧ على اثر الإضراب الذي قام به العمال الهنود في الكويت بان الحكومة الهندية تدرس الأسباب والظروف التي أحاطت بتلك الإحداث، كما إن أعضاء البرلمان الهندي اتهموا بلدان الخليج العربي بمعاملتهم التعسفية للعاملين الهنود في تلك المنطقة ووصفوها بأنها معاملة العبيد ،مما أثار ردود فعل داخل منطقة الخليج [١٨].

وفي الثالث من نيسان ١٩٨٨، قامت السعودية بإعدام عدد من الرعايا الكوريين الجنوبيين العاملين في تنفيذ مشاريع مدنية لارتكابهم جرائم ، وفرضت على الآخرين عدم الاختلاط والاحتكاك مع مواطنيها لأي سبب من الأسباب ، مما أثار أزمة دبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا الجنوبية[١٩].

وأخيرا" ، لابد من الإشارة للخطر القادم من إيران ، آذ كانت البحرين واقعة تحت النفوذ الفارسي منذ عام ١٦٢٢ ، وما زالت إيران بين الحين والأخر تطالب بالسيطرة على البحرين وبلدان الخليج العربي الأخرى ، كما حدث في جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى في السبعينات من القرن الماضي ، وكذلك جددت الجالية الإيرانية المقيمة في الكويت مطلع عام ١٩٨٢ مطالباتها بالاعتراف بحقوقها وتأسيس مدارس خاصة بها ، كما قامت إيران بإصدار جوازات سفر إيرانية للرعايا الإيرانيين المقيمين في الإمارات والبحرين [٢٠].

ومن هنا يبقى الخطر الذي يهدد عروبة الخليج قادما" من مصادر متعددة ومتنوعة .

ثانيا :المخاطر الاجتماعية والثقافية

إن ابرز المخاطر الاجتماعية ، هي إن تكون نسبة الوافدين الأجانب للمجموع السكان في بلدان الخليج العربي ، قد وصلت إلى ما يزيد عن ٣٥% في العام ١٩٧٥و٥٢% في العام ١٩٩٥ حسب إحصاءات غير رسمية بعد ما كانت ٨% في العام ١٩٥٠ و١١% في العام ١٩٦٥وتختلف نسبة هؤلاء من بلد إلى أخر من بلدان الخليج وهذه النسب بين أعوام ١٩٧٥-١٩٩٥، إذ تبلغ في الإمارات ٦٤% وفي البحرين ٣٦% وفي السعودية ٣١% وفي عمان ٢٥% ، إما في قطر فان نسبتهم تتجاوز ٥٢% في حين تقترب نسبة الوافدين الأجانب إلى إجمالي السكان في الكويت من ٦٠%[٢١].

تعد معدلات نمو السكان خلال ١٩٧٥- ١٩٩٥ في بلدان الخليج العربي من اكبر معدلات النمو في العالم و إذ بلغت ١٤,٨% لإجمالي السكان ، كانت نسبة نمو المواطنين ٣,٨ % مقابل ١١% لغير المواطنين ، وقد سجل مواطنو الإمارات أعلى معدل للنمو بلغ ٧,٣% مقابل ٧,٧% لغير المواطنين فيها ، في حين حقق الوافدين الأجانب أي الغير مواطنين أعلى نسبة للنمو في السعودية إذ وصلت نسبتهم إلى ١٤,٣% ، مقابل ٣,٦% فقط للمواطنين السعوديين[٢٢].

أما نسبة القوى العاملة الوافدة إلى إجمالي القوى العاملة الوطنية في بلدان الخليج العربي ، فقد قدرت بما يزيد عن ٦٥% في عام ١٩٩١ ، بعد إن كانت لا تزيد عن ١٩% في عام ١٩٦٦ ، وتختلف نسبة القوى العاملة الوافدة من بلد خليجي إلى أخر ، إذ أن هذه النسبة بلغت أقصاها في الإمارات فكانت ٨٨% في العام ١٩٩٨ ، وأدناها في عمان إذ بلغت ٥١% من العام نفسه ، في حين تدرجت هذه النسبة في بقية البلدان الخليجية كالأتي : في الكويت ٨١% ، قطر ٧٦% ، البحرين ٦٤% ، وفي السعودية ٦٣% في العام ذاته ، ومن خلال تلك التقديرات لنسب الوافدين الأجانب إلى إجمالي السكان والى مجموع القوى العاملة ، نستطيع إن نتبين الخطر الذي يحيط بمستقبل المواطنين في بلدان الخليج ، إذ إن أكثر من ثلث السكان وثلث القوة العاملة من الوافدين الأجانب ، وفي حالة استمرار معدلات النمو على وتائرها خلال الفترة القادمة ، سيتحول المواطنون الخليجيون إلى أقلية[٢٣].

إن تلك الازدواجية السكانية تزداد خطورة ، إذ يرى بعض المختصين بالجوانب الاجتماعية إن تزايد إعداد ونسب الأسيويين الذين تختلف عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم وأحيانا" دياناتهم ، عن عادات وثقافات العرب في الخليج ، قد يؤدي إلى فقدان المجتمعات الخليجية لتوازنها وانسجامها الاجتماعي وبالتالي يؤثر في قيمها المستمدة من أصالة الحضارة العربية الإسلامية ، كما أن ذلك أيضا" قد يولد شعورا" بعدم الارتياح لدى السكان الأصليين آذ يعدونه غزوا" بشريا" تتعرض له بلدانهم من شتى الأجناس ،

فضلا" عن أن هؤلاء الوافدين الأجانب لا يشعرون بروح الولاء والانتماء إلى بلدان الخليج بسب انخفاض أجورهم وفضلا عن ذلك عليهم واجبات وحقوقهم اقل عن بقية المواطنين الأصليين وهذا ما يولد صرعا" خفيا" وأحيانا" ظاهرا" بين المواطنين والوافدين الأجانب ، فضلا" عن ذلك انعكاس الصراع بين حكومات الوافدين الأجانب على علاقاتهم بعضهم ببعض داخل بلدان الخليج العربي كالصراع بين الهنود والباكستانيين[٢٤].

كما أن هؤلاء الوافدين الأجانب أكثرهم من الذكور ، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع ، وان لهذه الظاهرة أثار سلبية في المجتمع الخليجي إذ يرى البعض إن زيادة نسبة الذكور إلى الإناث من شانه يولد ميلا" إلى العنف والانحراف الأخلاقي ، ولعل ما مما يدعم هذا الرأي ارتفاع نسبة الجرائم التي يرتكبها الوافدين الأجانب في بلدان الخليج العربي ، فعلى سبيل المثال كان ترتيبهم حسب زيادة اقترافهم للجرائم في البحرين عام ١٩٧٩ كما يلي : الهنود ١٥٨٢ جريمة ، ثم الباكستانيين ٥١٦ جريمة ، فالإيرانيين ٣٧٢ جريمة ، ثم البريطانيين ١١٣ جريمة وأخيرا" الأمريكيين ٩ جرائم من مجموع ٣١١٧ جريمة [٢٥].

وفي دولة الإمارات ، تنتشر جرائم المشروبات الكحولية والآداب العامة فضلا" عن جرائم التزوير والسرقة والمخدرات والأمن العام بين الوافدين الأجانب ، فكانت في العام ١٩٨٨ ، ١٧٨٣ جريمة من أصل ٣١٥٣ جريمة حدثت في ذلك العام [٢٦].

ومن الآثار الاجتماعية التي صاحبت الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي ، تفشي ظاهرة المربيات الأجنبيات في الاعتناء الأطفال وتربيتهم ، ومما صاحب هذه الظاهرة أثار سلبية أثرت على نشأتهم وثقافتهم ، إذ تبين إن في العام ١٩٩٥ ، كانت نسبة العاملين في هذه المهنة ٨٩% أسيويين ، في حين لم يشكل العرب منهم أكثر من ٨% ، ونسبة اقل من الأوربيين ، إما ديانات من يمارسون هذه المهنة فتتوزع كالأتي : ٤٢% مسيحيون ، ٣٧% بوذيون ، ١٩% من غير المؤمنين ، ٢% من المسلمين ، وبالتالي قد يكون لهؤلاء (أي المربين) اثر كبير في تربية الأطفال الذين يقضون اغلب أوقاتهم معهم ، كما قد تتأثر لغة الطفل كثيرا" ، ويرى البعض إن استخدام المربيات الأجنبيات قد ينطوي على أثار سلبية تنعكس على تماسك الأسرة العربية في الخليج [٢٧].

أن وجود الوافدين الأجانب يؤثر سلبا" في اللغة العربية من ناحية التعامل بها والحفاظ عليها ، آذ ادخل هؤلاء الكثير من مفردات لغاتهم الأصلية وأصبحت متداولة بين السكان الأصليين لمنطقة الخليج العربي ، مما يؤثر سلبا" في سلامة اللغة العربية وديمومة التعامل بها ، الأمر الذي يشكل خطرا" على عروبة الخليج العربي من خلال تشويه أهم مقومات الهوية العربية ،وإلحاق الضرر باللغة العربية ، يضاف إلى ذلك لا

تخلو لغة التخاطب اليومي بين العرب من الكلمات الأجنبية لأنهم في أحيان كثيرة لا يعرفون الكلمة العربية المقابلة، وتأثير اللغات الأجنبية أكثر وضوحاً في المناطق الساحلية ،وهذا لا يعني محدودية التأثير في الداخل خاصة إذا علمنا أن الهجرة الداخلية تتميز بسرعتها واطرداها نظراً للانحياز للمدينة على حساب البدو والريف بالإضافة لأن المناطق الداخلية وصلتها العمالة الأجنبية ، الملاحظ أولاً أن الاستعمال السائد للمصطلحات والكلمات المرتبطة بالآلات والأدوات والصناعة هو استعمال الكلمات الأجنبية وهي مدلولات لموضوعات حديثة، وكأن اللغة العربية غير قادرة على توليد مصطلحات الحضارة الحديثة مما قد يرجح الرأي القائل بلفظية اللغة العربية، وأنها تميل للتجريد والأفكار والخواطر ولا تصنع الأشياء[٢٨].

كما تستعمل كلمات انكليزية في مجال السفن والموانئ ، وبالنسبة لأدوات البناء والمنزل والمطابخ نجد عدداً من الكلمات الهندية والفارسية مثل **"داروازة"** وتعني الباب، **"بردة"** وتعني الستار، وكلمات هندية مثل **"جيات"** هي الخبز المقلي بالسمن ويمكن المجازفة والقول، إن اللغة العربية أتاحت للتخاطب اليومي في محاولة لإضفاء نوع من السلاسة على العامل اليومي ولكن اللغة العربية هكذا تذوب في خليط هجين يبدو كأنه يتغلب عليها تدريجياً، ويتقدم بانتظام مع ازدياد العمالة الخارجية ولكننا مع ذلك نقول، إن المسألة ليست عديدة فكيف يستطيع البلد المضيف ، أن يفرض لغته أو على الأقل أن يحافظ على نقائها، في الدول الغربية يشترط تعلم لغة البلد الذي يعمل فيه المهاجرون، فمثلاً في ألمانيا توجد مدارس رسمية وأخرى خاصة تشرف عليها النقابات أو المجالس البلدية أو الجماعات من أجل تعليم اللغة للعمال الأجانب ، أما في منطقة الخليج فلا توجد محاولات جادة بل إن وسائل الإعلام التي من المفترض أن تسهم في تسهيل اللغة وتبسيطها بقيت خاضعة بصورة مطلقة للأغلبية فكل الأفلام بصورة تقريبية آسيوية ، لم يتوقف الأمر عند دخول مفردات ومصطلحات عديدة على اللغة العربية وهي ظاهرة قد يعتبرها البعض عادية، بل أن تكوين وتركيب الجملة العربية أصبح وقعهما غريبا على الأذن وركيكاً ويظهر ذلك جلياً في الإعلانات المنتشرة والتي يقرؤها الأطفال يومياً وترسخ في ذاكرتهم أغلب لافتات المحلات يقوم بكتابتها آسيويون ، لا يعرفون العربية ولكنهم يرسمون اللغة العربية رسماً دون فهم وهذا راجع طبعاً لأنهم أيد عاملة رخيصة ، ونبرر ظاهرة اللغة الركيكة بين الجيل الجديد بالإضافة إلى عمال الشارع والاحتكاك بالمربيات وخدم المنازل[٢٩].

تتميز اللغة العربية بشكل خاص بأنها ليست مقصورة على الوطن العربي فحسب بل هي عنصر ثقافة المسلمين عامة، وهي لغة المصدر الأوحد للدين الإسلامي الذي تتفرع منه السنة والإجماع من هذا التطور كان يفترض في اللغة العربية أن تنتشر بين الأمة الإسلامية بمجموعاتها المختلفة غير العربية خاصة حين تعيش هذه المجموعات في

بلدان عربية ، ولو كانت تمثل الأكثرية العددية أي تفوق اللغة كأداة حضارية على الكم، وهذا ممكن الحدوث ولو كان العرب وكانت اللغة العربية في عنفوانها ومجدها السابقين، وفي التاريخ شواهد على أن الثقافة الحية تفرض نفسها فقد انتصرت الثقافة القديمة على الرومان رغم أن الرومان هزموا اليونانيين أخضعوا عسكرياً وتفوقوا عليهم كمياً، والحقيقة أن ما يحدث في الخليج يعكس أزمة الثقافة العربية وأزمة الأمة العربية عامة فمن ناحية يتوق العرب متفائلين ـ لفظياً ـ في أن تحتل اللغة العربية مكانتها المتوقعة و أن تكون على قدر تاريخ الأمة العربية وإمكاناتها ، ويرى العرب أن اللغة العربية قادرة على التطور، وبالتالي احتلال مكانتها دولية مرموقة أمام العالم،و لتأصيل وجودها الفكري كلغة من اللغات الرسمية في الأمم المتحدة ومنظماتها [٣٠].

أن المربيات الأجنبيات يؤتين ومعهن لغة مختلفة وعادات وتقاليد وسمات ثقافية مختلفة كل الاختلاف عما في منطقة الخليج العربي[٣١].

أما وقد أصبح الأمر يتعلق بتنشئة طفل بما يحويه معنى التنشئة الاجتماعية ومفهومها من أنها عملية ديناميكية مرتبطة بالبناء الاجتماعي، وتعكس ذلك البناء والعلاقات الاجتماعية بحيث يمكن خلاله أن تنتقل السمات الثقافية من جيل إلى جيل آخر بحيث يؤدي إلى توافق الفرد مع مجتمعه عن طريق حصوله على مركز اجتماعي معين مما يؤدي إلى استمرارية البناء الاجتماعي وتطوره ، وطبقاً للمفهوم الإجرائي السابق للتنشئة الاجتماعية فإن نقل السمات المعرفية من جيل إلى جيل سوف تعوقه صعوبة حين يلتقي بحاجز اللغة من حيث هي نظام الاتصال بين الأفراد ، ذلك أن المربية التي تتحدث لغة إحدى بلاد آسيا التي تكثر الاستعانة بمربيات الطفل بطبيعته المائلة إلى المحاكاة والتقليد اللذين هما سبل التعلم لديه لن يستطيع سوى محاكاة هذه المربية في لغتها، وهو في الوقت نفسه مع المربية موجودان في سياق اجتماعي وثقافي يتحدث اللغة العربية، وبالتالي تصبح هناك كمية غير بسيطة من التشويش الدلالي والمفهومي لدى الطفل غير قليلة، ناهيك عن تحدث المربية بلغة إنكليزية ركيكة بلكنة بلدها الأم وبالتالي حين يلتقط هذا الطفل اللغة الإنكليزية تكون غير صحيحة، ندرك مدى خطورة هذا الوضع إذا كان موضوع البحث ليس طفلاً واحداً، فقد أشار أحد التقارير إلى أنه في البحرين وهي أقل الدول الخليجية ثراء ويبلغ تعدادها ٣٦٠ ألف نسمة بمن في ذلك المهاجرون غير المتزوجين، كانت تعمل ١٣ ألف مربية أجنبية وذلك في عام ١٩٨٢ أي بمعدل واحدة لكل أسرتين أو ثلاث ، وغالباً ما تكون أكثر الجنسيات وجوداً بالنسبة للعمل في الخدمات المنزلية هي الهندية والباكستانية[٣٢].

إن اعتماد الأسرة على المربية الأجنبية في مجموعة من الخدمات خاصة التغذية والنظافة الشخصية للطفل والعناية بملابسه وأوراقه وأدواته، ومن جانب آخر قد تتولى

أموراً أخرى في المنزل كالتنظيف والطهي يوضح أن هذا يعني تماماً الاعتماد عليها في تنشئة الطفل اعتماداً تاماً، وقد ظهرت آثار ذلك بالفعل على طريقة تحدث الطفل الذي أخذ يتكلم بلغة المربية أولاً قبل أن يتكلم لغته العربية ناهيك عن اهتماماته بالأفلام والأغاني الهندية مثلاً في حالة كون المربية هندية، مما أسهم في غرس قيم ثقافية غريبة على ثقافة المجتمع العربي، وبالتالي تحقق البعدان اللذان يخصان تأثر الطفل بالأشخاص الأجانب وهما التأثير على اللغة والتأثير على العادات والقيم[٣٣].

إن المربية في هذه الحالة تقوم بدور وسيط بين الأم والطفل مما يقلل من كثافة وعمق تفاعل الأم مع أطفالها، ويعتاد الأطفال من خلال الاعتماد على المربية حتى الأمور التي من المفروض تدريبهم عليها كضرورة لإعدادهم كمواطنين ما يدعم التخلخل الأسري نتيجة لتأثر الطفل بالمربية، وتصبح هذه مقدمة لوهن الارتباط بالأسرة لوهن الارتباط بالمجتمع والانتماء الاجتماعي له، وتعمق من جذور الصراع ألقيمي لا على مستوى الأسرة، وإنما على مستوى المجتمع ككل ، خاصة في ظل معرفتنا السابقة بعمق تأثير اللغة كنظام اتصال شفاهي كتابي يتفاعل مع الثقافة فيؤثر فيها ويتأثر بها، يعبر عنها وتعبر عنه، فإذا ما أصبحت اللغة مشوهة غير مدركة ومستدمجة داخل الشخص منذ نشأته، أصبح هذا الشخص عرضة لكثير من أنماط الصراع، والوقوع تحت تأثيره داخل الأسرة والمجتمع أيضاً، ومع ازدياد الاعتماد على المربيات الآسيويات يزداد احتمال اتجاه موضوعات الصراع الاجتماعي المصاحبة إلى الاتساع والتشظب[٣٤].

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية المترتبة على تواجد الأجانب في منطقة الخليج العربي

أولا" : الآثار الاقتصادية السلبية

إن التزايد النسبي في إعداد الوافدين الأجانب (سكان وقوى عاملة) في جميع بلدان الخليج منذ بداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، أمر يثير القلق حول مستقبل تلك البلدان التي المواطنين في بعضها أقلية قياسا" إلى عدد الوافدين الأجانب وبالتالي بدأ البعض يستفسر عن جدوى عملية التحديث الجارية فيها ومن المستفيد من ثمارها إذا كانت غالبية السكان من الوافدين الأجانب ، كما يقدم البعض الأخر وجهة نظر تنتهي إلى أن بلدان الخليج بدأت بالاعتماد على مورد واحد وهو النفط ، وقادها ذلك إلى الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية ، ويعنى هذا زيادة ارتباط عملية النمو الاقتصادية في منطقة الخليج العربي ، بمسارات التطور الاقتصادي الحاصلة في البلدان المرسلة للقوى العاملة [٣٥].

أن تلك التساؤلات والتحليلات ، أنما تنطلق من تحسس الآثار الاقتصادية و السلبية منها بوجه خاص التي رافقت تواجد الوافدين الأجانب والتي تعادل كفة الايجابيات بل تفوقها أحيانا" ، إذا ما نظرنا إلى الصورة المحتملة للتركيب السكاني وتركيب القوى العاملة وما يمثل الوافدون الأجانب في المستقبل ، كما تبرز المبالغ التي يحولها الوافدون الأجانب إلى بلدانهم الأصلية كأحد أهم الآثار السلبية على الاقتصاد في منطقة الخليج وتقدر المبالغ التي قام هؤلاء بتحويلها في عام ١٩٧٧ على سبيل المثال من ٣-٦ مليار دولار ، وفي عام ١٩٨٥ وصلت قيمة التحويلات إلى ١٠ مليار دولار وقد أضافت دراسات سابقة مبلغا" أخرا" يقدر بنحو أربعة مليار دولار نتيجة عمليات النصب والاحتيال التي قامت بها بعض الشركات الأجنبية العاملة في الخليج ، ومن الجدير بالذكر أن تلك المبالغ تشمل فقط المبالغ المحولة بشكل رسمي ، إذ أن هناك مبالغ طائلة تحول بشكل غير رسمي ، كما أن هناك تحويلات سلعية يقوم بها بإرسالها الوافدين الأجانب إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية[٣٦].

أن هذا التأثير لا يقف عند حجم المبالغ المحولة إلى البلدان المرسلة لقوى العمل ، بل أن النفقات الحكومية المتزايدة التي تتحملها ميزانية بلدان الخليج العربي تتزايد مع تزايد أعداد الوافدين الأجانب بسبب دعم هذه البلدان إلى العديد من السلع الغذائية والوقود والماء والكهرباء والخدمات العامة ، بالتالي سترتفع الكلفة الحقيقة للوافدين الأجانب بشكل كبير هذا فضلا" عن تزايد وجودهم يتطلب أيادي عاملة وافدة إضافية لتقديم بعض

الخدمات الضرورية وحسب إحصاء عام ١٩٨٧ فكل عشرة ألاف وافد أجنبي يحتاجون ٦٨٧ وظيفة جديدة في مجالات عديدة كالصحة والأمن والتعليم وغيرها [٣٧].

أما الجانب السلبي الأخر هو تزايد الطلب على السلع والخدمات ، بسبب تواجد الوافدين الأجانب فضلا" عن ارتفاع أسعارها ، كما أدى ذلك إلى ارتفاع الطلب على بيوت السكن مما أدى إلى ارتفاع أسعارها في بلدان الخليج العربي وبالتالي ارتفاع نسب التضخم فيها ، التي أصبحت خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ كما يلي : في الإمارات ١٢,٧ % ، السعودية ١٦,٥% ، عمان ١٧,٩% ، الكويت ٢٠,٢% ، قطر ٢٠,٧% ، وفي البحرين ٢٠,٩% ، ومن الآثار الاقتصادية السلبية الأخرى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة لاسيما في الأنشطة الحكومية مع تزايد أعداد الوافدين الأجانب أليها إذ أن تمركز القوى الوطنية العاملة في القطاع الحكومي أدى إلى تضخم أعدادها الذي يبلغ استنادا"إلى بعض التقديرات بين عامي ١٩٩١-١٩٩٥ حوالي ٢٠% في دولة الأمارات العربية المتحدة ،إن من الأسباب المؤدية إلى حدوث البطالة المقنعة في تلك البلدان هي تبينها سياسات لتشغيل جميع الخريجين في القطاع الحكومي ، إلى جانب إيجادها فرص عمل للمواطنين العاطلين عن العمل ، آذ أن وجود الوافدين الأجانب ، قد زاحم السكان الأصليين في لقمة العيش واضر باقتصاديات المنطقة بشكل عام ، مما ولد شعور بعدم الارتياح لدى هؤلاء المواطنين ، كما أن مجالات عمل النساء في منطقة الخليج محدودة جدا ،آذ تجدهن بكثرة في قطاعي التعليم والصحة إضافة إلى بعض الأعمال الإدارية والخدمية الأخرى ، ومن الجدير بالإشارة ، أن معدلات مساهمة المرأة في مجال العمل في البحرين والكويت تكون أكثر من غيرها وذلك بسب ارتفاع مستوى التعليم الإناث في هذين البلدين مقارنة مع بقية البلدان الخليجية وعلى سبيل المثال فان مساهمة المرأة في سوق العمل في البحرين والكويت خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ ٣٠,٧ %و ٢٦,٤% على توالي في حين نفس الفترة في السعودية وقطر كانت المساهمة هي اقل من ٥%[٣٨]،ولعل من ابرز الآثار الاقتصادية السلبية التي رافقت الهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي هي أعاقة التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام والخليجي بشكل خاص[٣٩].

ثانيا" :الآثار الاقتصادية الايجابية

مما لا شك أن للهجرة الأجنبية إلى بلدان الخليج العربي ، أسفرت عن بعض الآثار الايجابية على اقتصاديات تلك البلدان ، وكما رأينا فيما سبق فان الوافدين الأجانب يشكلون الغالبية من القوى العاملة ، آذ أسهم هؤلاء في بناء الهياكل الارتكازيه للاقتصاد الوطني في تلك المنطقة الحيوية من العالم ، وقاموا بتقديم الخدمات العديدة في مجالي الخدمات الاجتماعية الشخصية كالخدمات الصحية ، لاسيما بعد تزايد تدفق العوائد المالية من تصدير النفط الخام وارتفاع متوسط دخل الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان ، وتعمقت ظاهرة استخدام الأجانب في البيوت لأسباب اجتماعية كالتقليد والمباهاة في ما بين المواطنين ، ومن الجدير بالذكر إن كل العاملين في تقديم تلك الخدمات هم من الوافدين الأسيويين الذين يرتضون العمل لساعات طويلة تتجاوز أربعة عشرة ساعة يوميا" ، مع انخفاض أجورهم التي لم تتجاوز في الكويت على سبيل المثال في العام ١٩٧٣المائة دينار شهريا" (٤٠).

أن عدد الخريجين في الجامعات والمعاهد الخليجية من ذوي الاختصاصات الطبية محدودة جدا " ولا يغطي إلا نسبة ضئيلة جدا" من احتياجات تلك البلدان لمثل هذه التخصصات ، وذلك لأسباب عديدة أهمها يتعلق بطبيعة نظام التعلم ، وعدم التنسيق بين مخرجاته واحتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فضلا" عن ذلك فأن نظام الأجور والحوافز يؤدي دورا" مهم في توجه الطلبة الخليجين إلى الاختصاصات الأدبية والإنسانية إذ بلغ متوسط اجر العاملين في المهن الإدارية في الكويت ١٨٣٠ دينار شهريا" مقابل ١٤٥٠ دينار للمشتغلين في المهن العلمية والفنية وذلك في العام ١٩٩٣ ، كذلك بلغ متوسط اجر هؤلاء الخريجين في جدة ٩٠٠ ريال سعودي شهريا" مقابل ١٥٩٠ ريال للعاملين في المهن الإدارية وكان ذلك في العام نفسه ، وهذا لا يتلاءم مع توجه هذه البلدان إلى التوسع اقتصادياتها وتطورها ، لذا فان الوافدين الأجانب يقومون بسد النقص الحاصل في العرض المحلي من تلك الاختصاصات ، وبذلك فأنهم ساهموا برفع المستوى الصحي لأبناء الخليج العربي (٤١).

كما لبى الوافدين الأجانب حاجة بلدان الخليج العربي إلى الأيدي العاملة ذات مستوى مهني عالي للعمل في القطاع الصناعي وبقية القطاعات الإنتاجية ، وذلك للنقص الكبير لهذا النوع من الأيدي العاملة الذي تعاني منه ، بسبب طبيعة مخرجات التعليم من جهة ، وانخفاض كفاءة الأجهزة التدريبية فيها من جهة أخرى ، وبذلك جاء الوافدون الأجانب ليضيفوا أثرا" مهما" إلى تأثيراتهم الايجابية ، من خلال مساهماتهم الفعالة في سد النقص الحاصل في الأيدي العاملة الماهرة شبه الماهرة وبل حتى وغير الماهرة أيضا" التي لا يمكن الاستغناء عنها في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية ، ولاسيما في القطاع الصناعي

الذي لم يشكل عدد العاملين الوطنيين في أكثر من ٧,٧% من إجمالي العاملين فيه في الكويت عام ١٩٩٣ [٤٢].

ومن خلال ذلك يتضح لنا إن بلدان الخليج العربي التي تعاني من نقص واضح في الموارد البشرية ولاسيما الفنية منها بشكل خاص استطاعت إن تقوم بعملية تحديث اقتصادياتها بمساعدة الوافدين الأجانب الذين جاؤها من مختلف بلدان العالم ، أنهم ساهموا بشكل فعال في بناء الهياكل الارتكازية للاقتصاد إلى جانب مساهمتهم في إقامة العديد من المشاريع الصناعية والخدمية الضخمة في منطقة الخليج العربي[٤٣]،ومن الناحية النظرية ، فان وجود الوافدين الأجانب ساهم بتوسيع السوق المحلية من خلال كثرة إعدادهم التي تجاوزت أعداد السكان الأصلين في اغلب بلدان الخليج ، آذ أنهم يعملون على ازدياد حجم الطلب على السلع والخدمات من خلال إنفاقهم على شرائها ويمكن أن يساعد ذلك على تطوير الصناعة الوطنية ، فـي حالة توافرت مستلزمات أخرى لقيام هذه الصناعة ، الأمر الذي يساعد علــى تنويع مكونات الناتج القومي ومصادر الدخل في بلدان الخليج العربي [٤٤].

يعبر البعض الباحثين عن دور الوافدين الأجانب **" إنهم ساهموا في بناء منطقة الخليج وشاركوا شعبها الفقر قبل ظهور النفط في تلك المنطقة "** ، فضلا" عن ذلك مساهمتهم في سد احتياجات بلدان الخليج العربي من الكوادر الإدارية لمختلف القطاعات الاقتصادية فقد بلغت على سبيل المثال نسبتهم في المهن الإدارية في قطر ٣٤,٨% بين عامي ١٩٩٢-١٩٩٦[٤٥].

وبين عامي ١٩٨٩-١٩٩٥ بدأت العناصر الأجنبية بالدخول إلى مجال الإدارة لاسيما في مجال منشات القطاع الخاص وذلك لما يتطلبه العمل من إلمام بأكثر من لغة أجنبية لضروراتها في التعامل هذا القطاع مع المنشات والشركات الأجنبية ، والمجال الايجابي الأخر الذي استحوذ على أهمية كبيرة في مساهمة الوافدين الأجانب هو مجال الخدمات التعليمية الذي أسهم الوافدين بتقديمها منذ البداية ، مما أدى إلى ارتفاع عدد المدارس وفتح الجامعات والمعاهد العالية في منطقة الخليج العربي وازدياد الحاجة إلى أعداد إضافية من الكوادر التعليمة رغم تزايد عدد الخريجين من المواطنين الأصلين في مجال التعليم سنه بعد أخرى لاسيما النساء ألا أنهم لا يزالون لا يسدون ألا الجزء اليسير من احتياجات هذا القطاع الحيوي آذ بلغ عدد المدرسين في الإمارات في منتصف ١٩٩٥ حوالي ٨٨٥٩٠ مدرس ومدرسة من بينهم ٤٢٧٤٣ من المواطنين كما يبلغ عدد الإداريين العاملين في التربية والتعليم ٢١٩٦٠ شخص منهم ٥٢٧٠ من المواطنين الأصليين[٤٦] .

الخاتمة

لا شك أن ما تم استعراضه في المجهود المتواضع السابق يدفعنا إلى التفكير الجدي في الخروج من مأزق وتحد تاريخي وجغرافي صعب، ولا شك أيضاً أننا في حاجة إلى التفكير الجدي والعلمي في إعادة ترتيب أولوياتنا طبقاً لنظرة مستقبلة مجردة تدفعنا نحو اللحاق بركب التقدم والخروج من مأزق شديد الصعوبة هو التخلف، ولن يتأتى هذا إلاّ بالرهان الوحيد والبديل الأكثر اطمئناناً وهو التنمية المتكاملة والمتواصلة والتركيز بالطبع على التنمية البشرية.

إن حماية مجتمعاتنا من المد الثقافي والاجتماعي الأجنبي هو جزء لا يتجزأ من حماية للأمن القومي الذي أصبح مفهومه اليوم مرتكزاً بالأساس على الداخل،والحقيقة أن مشكلة الهجرة تدفعنا إلى تطوير طرق الحصول على المعلومات والإحصاءات عن الهجرة الأجنبية قائمة بالفعل وما زلنا بحاجة إلى تطوير و وقت لصقل الكثير من المؤشرات المتواجدة فضلاً عن ذلك، لا تزال مؤسسات البحث والأجهزة المجتمعية والإحصائية في الوطن العربي مدعوة إلى جمع البيانات وصياغة المؤشرات النافعة في التأثير على مدى ونوعية التفاوت إخطار تواجد عداد هائلة من الأجانب في منطقة الخليج العربي ، آذ أصبح تطور مسار الهجرة إلى منطقة الخليج العربي يكاد يكون كالجرح المفتوح الذي لا يتوقف عن النزف ابتداء من نزيف المال وانتهاء بنزيف ديموغرافيا (يعلم الله فقط) ما الذي يمكن إن ينتج عنه في المستقبل القريب آذ أن جميع المؤشرات تدل أن سكان الخليج العربي أصبحوا أقلية ،يمكن القول أن انتشرت الهجرة الأجنبية في الخليج العربي، المتمثلة من خلال العمالة الأجنبية يعود إلى الرابط التاريخي بين الخليج وجنوب وشرق أسيا ،وإن التأثير الاستعماري شجع على الهجرة إلى مناطق الخليج وما ترتب عليه من روابط تقليدية ، يضاف إلى ذلك الخلل الهيكلي في المجتمع الخليجي ، أن كل هذه العوامل المجتمعة ساعدت على الهجرة إلى منطقة الخليج العربي .

Abstract

The Arabian Gulf region have political, economic and social importance from the ancient times because of its geographical reality on the world`s roads , which making it allure world powers to control it over the times, that the Gulf region and related east coast and south of the Arabian Peninsula is one of the most important areas of abundant reasons of life and progress since the oldest times, and in it the greater Arab ports on the Asian world and African , and characterized by its strategic centers which influencing international conflict. That migration to the Gulf Countries began before the advent of oil, and contacted the trade relations that linked the Gulf region with some other countries, especially in the south and south-east Asia (such as India, for example) and has helped on that connection easy transport on the one hand, geographical location, the important characteristic of the Gulf region On the other hand, and so the motives of immigration was economic basis, but linked somehow political targets stems from the vital importance of the Arab Gulf states, and continued migration on a limited scale until the beginning of the second half of the last century, and then occurred a boom Links where due to oil production and the need for these the area of labor in order to accelerate the process of economic development of this migration is now beginning to pose a threat to the political and economic realities and social development of the Gulf region. We have necessitated the nature of the study that divides the search to the introduction and three chapters and a conclusion, which included the first chapter of migration in the Gulf region before and after the revolution of oil, while the second chapter of political risk and social migration of foreign in the Gulf region, and devoted the third quarter to study the economic effects of the presence of foreigners in the Arabian Gulf region. The research was based on a lot of Arab and foreign sources have been installed at the end of the search.

الهوامش

١) ألكسي فاسيليف : هو من المستشرقين الروس ، شغل مكانة بارزة في الاستعراب الروسي ،اذ عالج العديد من القضايا الأساسية لتاريخ الأقطار العربية الاجتماعية والسياسة في العصور الحديثة وبحث دور الدين وتأثيره في السياسة العربية ،كمانه اول من درس ظاهرة الوهابية وتأثيرها في العمليات السياسية في المنطقة ولديه مؤلفات عديدة ومنها الوهابية والدولة السعودية الأولى في جزيرة العرب ،ولد في عام ١٩٣٩نوفي عام ١٩٥٦التحق بمعهد العلاقات الدولية في موسكو التابع لوزارة الخارجية السوفيتية وعمل في البلاد العربية ،وظل يعمل حتى أحيل على التقاعد عام ٢٠٠٠. ينظر: محمد زكي الفيومي ، المستشرقون والبلاد العربية ، القاهرة ، 1988، ص١٥٦.

٢) ألكسي فاسيليف ، بترول الخليج ، ترجمة فؤاد مرسي ،دار الثقافة الجديد ،بيروت ،١٩٧٩،ص١٩٨.

٣) المصدر نفسه ،ص٢١٨.

٤)السلطان سعيد بن سلطان :ولد في العام ١٧٩١في مسقط ، تولى الحكم عام ١٨٠٦، في عهده ازدهرت الحياة الاقتصادية ،وقد كان المفهوم الاقتصادي في عهده يعتمد على تنمية حرية التجارة مع مختلف الشعوب دون تميز ،وفي عهده تم توطيد العلاقات التجارية مع كل من الصين وشرق أسيا والهند وسيلان وإيران، توفى عام ١٨٥٦.ينظر: روبرت جيران لاندن ، عمان منذ ١٨٥٦مسيرا" أو مصيرا" ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، القاهرة ،١٩٨٧،ص١٩٣.

٥) إسماعيل عبد الرحمن ،الصراعات الدولية والتنمية الاقتصادية في الخليج العربي ، بيروت ،١٩٨٥،ص٨٧.

٦) روبرت جيران لاندن ، المصدر السابق ،ص٢٥٦.

٧) سامي احمد خليل ،الخطر الكبر في الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٧٩،ص٣٢١.

٨)جورج تتايسن، الظواهر الاقتصادية في الهجرة الدولية ، بيروت، ١٩٩٧،ص١٢٣.

٩) المصدر نفسه ، ص١٨٣.

١٠) إسماعيل عبد الرحمن ، المصدر السابق ،ص١٣٧.

١١)ج.س سنكلير، الهجرة الدولية المعاصرة وتنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي ، ترجمة سعيد معوض ، القاهرة ، ١٩٩٨،ص٥٣.

١٢) عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن ، العمالة الاجنبية واثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي ، مكتبة المدبولي ،١٩٩٧،ص٢٧.

١٣) المصدر نفسه ، ص ٣١.

١٤) محمد أنور عبد السلام ،أخطار الهجرة الأجنبية على عروبة وسيادة أقطار الخليج العربي ، بغداد ،١٩٧٩،ص٦٦.

١٥) محمد توفيق صادق ،التنمية في دول مجلس التعاون دروس السبعينات وأفاق المستقبل ،الكويت ، ١٩٩٠،ص١١٢.

١٦) المصدر نفسه ، ص١٢٧.

١٧) قيس المؤمن ،الهجرة الأسيوية الوافدة إلى الخليج العربي وأثرها على عروبة الخليج ، بغداد ، ١٩٨٥، ص ٢١٦.

١٨) زكي نجيب محمود ،تجديد الفكر العربي ،القاهرة ، ١٩٨٧، ص١٦٧.

١٩) عبد الملك خلف التميمي ،الآثار السياسية لهجرة الأجنبية نحو أقطار الخليج العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٨٩، ص٨٩.

٢٠) صبري فارس إلهيتي ، الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٢،ص٤٢.

٢١) عبد الباسط عبد المعطي ،التكلفة الاجتماعية للهجرة الأسيوية في الخليج العربي ،بيروت ، ١٩٩٧، ص٢١٣.

٢٢) خزعل الجاسم ،الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للهجرة في دولة الأمارات العربية المتحدة ، بيروت ، ١٩٩٨،ص١٢٢.

٢٣) المصدر نفسه ، ص١٢٩-١٣٠.

٢٤) دارم البصام ،الهجرة بين الدول العربية الواقع والممكن ، بيروت ،١٩٨٤،ص٩٨.

٢٥) محمد أمين فارس ، الآثار الاجتماعية لحركة انتقال الأيدي العاملة العربية والأجنبية في البلاد العربية ، عمان ،١٩٩٨، ص١٧١.

٢٦) خزعل الجاسم ، المصدر السابق ،ص١٥٢.

٢٧) جهينة سلطان ألعيسي ،التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة ، بيروت ، ١٩٩٦، ص١٣٤.

٢٨) . المصدر نفسه ، ص ١٧٢.

٢٩) فالح حنظل ،معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة ،القاهرة ،١٩٨٥، ص١٢٢-١٢٣.

٣٠) جهينة سلطان ألعيسي ، المصدر السابق ،ص١٤٦.

٣١) المصدر نفسه ،ص١٦٨.

٣٢) علي احمد الدليمي ،الإبعاد الاقتصادية للهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،١٩٨٣، ص٢٨ .

٣٣) محمد عوض جلال ،رؤية خليجية للآثار الاجتماعية والسياسية للهجرة الأجنبية ، بيروت ،١٩٩٤، ص٢١٩.

٣٤) علي لبيب ،أسباب انتشار العمالة الأسيوية في الخليج ، بيروت ،١٩٨٥، ص٥٧.

35)Scomb , J.I. Labout Migration to the Arabian Gulf . Evaluation and Characteristics (1950-2000) . British Society for Middle Eastern Studies Bulliten , 2006 ,p233

36)Ibid,p235.

٣٧) منظمة العمل العربية ،أفاق هجرة عمال المغرب العربي إلى بلدان الخليج العربي ، بغداد ،١٩٩٠،ص٣١٦.

٣٨) محمد ألبركي ، اثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج العربي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ،١٩٩٨،ص١٤٧-١٤٨.

٣٩)محمد توفيق صادق ، المصدر السابق ، ص١٣٣.

٤٠) محمد غانم الرميحي ، البترول و التغير الاجتماعي في الخليج العربي ،الكويت ،١٩٧٥.

٤١) محمد أمين فارس ، المصدر السابق ، ص٢١٣.

٤٢) محمد عوض جلال ، المصدر السابق ، ص٢٢٦.

٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢.

٤٤) مركز الدراسات الوحدة العربية ،العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي ،بيروت ،٢٠٠٠،ص٤٤.

٤٥) د.ريوهنج ، فكرة التعويض في الهجرة الدولية ، ترجمة محمد صبحي ، بيروت ، ٢٠٠١،ص٥٦.

٤٦) نادر القرجاني ، الهجرة إلى النفط ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط١، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٩٧.

المصادر

أولا": العربية والمعربة

١) ألكسي فاسيليف ،بترول الخليج ، ترجمة فؤاد مرسي ،دار الثقافية الجديد ، بيروت ،١٩٧٩.

٢) إسماعيل عبد الرحمن ،الصراعات الدولية والتنمية الاقتصادية في الخليج العربي ، بيروت ،١٩٨٥.

٣) جورج تتايسن، الظواهر الاقتصادية في الهجرة الدولية ، بيروت، ١٩٩٧.

٤) ج.س سنكلير، الهجرة الدولية المعاصرة وتنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي ، ترجمة سعيد معوض ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٥) جهينة سلطان ألعيسي ،التأثيرات الاجتماعية للمربية الأجنبية على الأسرة ، بيروت ، ١٩٩٦.

٦) خزعل الجاسم ،الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للهجرة في دولة الأمارات العربية المتحدة ، بيروت ، ١٩٩٨.

٧) دارم البصام ،الهجرة بين الدول العربية الواقع والممكن ، بيروت ،١٩٨٤.

٨) د.ريوهنج ، فكرة التعويض في الهجرة الدولية ، ترجمة محمد صبحي ، بيروت ، ٢٠٠١.

٩) روبرت جيران لاندن ، عمان منذ ١٨٥٦مسيرا" أو مصيرا" ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، القاهرة ،١٩٨٧.

١٠)زكي نجيب محمود ،تجديد الفكر العربي ،القاهرة ، ١٩٨٧.

١١) سامي احمد خليل ،الخطر الكبر في الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٧٩.

١٢) صبري فارس إلهيتي ، الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٢.

١٣)عبد الملك خلف التميمي ،الآثار السياسية للهجرة الأجنبية نحو أقطار الخليج العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ١٩٨٩.

١٤) عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن ، العمالة الاجنبية واثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي ، مكتبة المدبولي ،١٩٩٧.

١٥)عبد الباسط عبد المعطي ،التكلفة الاجتماعية للهجرة الأسيوية في الخليج العربي ،بيروت ، ١٩٩٧.

١٦)علي لبيب ،أسباب انتشار العمالة الأسيوية في الخليج ، بيروت ،١٩٨٥.

١٧) فالح حنظل ،معجم الألفاظ العامية في دولة الإمارات العربية المتحدة ،القاهرة ،١٩٨٥.

١٨) قيس المؤمن ،الهجرة الأسيوية الوافدة إلى الخليج العربي وأثرها على عروبة الخليج ، بغداد ، ١٩٨٥.

١٩) محمد توفيق صادق ،التنمية في دول مجلس التعاون دروس السبعينات وأفاق المستقبل ،الكويت ، ١٩٩٠.

٢٠) مركز الدراسات الوحدة العربية ،العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي ،بيروت ،٢٠٠٠.

٢١) منظمة العمل العربية ،أفاق هجرة عمال المغرب العربي إلى بلدان الخليج العربي ، بغداد ،١٩٩٠.

٢٢) محمد أنور عبد السلام ،أخطار الهجرة الأجنبية على عروبة وسيادة أقطار الخليج العربي ، بغداد ،١٩٧٩.

٢٣) محمد غانم الرميحي ، البترول و التغير الاجتماعي في الخليج العربي ،الكويت ،١٩٧٥.

٢٤) محمد أمين فارس ، الآثار الاجتماعية لحركة انتقال الأيدي العاملة العربية والأجنبية في البلاد العربية ، عمان ،١٩٩٨.

٢٥) محمد عوض جلال ،رؤية خليجية للآثار الاجتماعية والسياسية للهجرة الأجنبية ، بيروت ،١٩٩٤.

٢٦) محمد ألبركي ، اثر النفط على وضع المرأة العربية في الخليج العربي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ،١٩٩٨.

٢٧) محمد زكي الفيومي ، المستشرقون والبلاد العربية ، القاهرة ، 1988.

٢٨) نادر القرجاني ، الهجرة الى النفط ، مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط١، بيروت ، ٢٠٠٠.

ثانيا" : المصادر بالغة الانكليزية

1)Scomb , J.I. Labout Migration to the Arabian Gulf . Evaluation and Characteristics (1950-2000) . British Society for Middle Eastern Studies Bulliten , 2006 .

ثالثا" : الرسائل الجامعية

١) علي احمد الدليمي ،الإبعاد الاقتصادية للهجرة الأجنبية إلى منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ،١٩٨٣.